مذكرة مفاهيمية

تنمية بلا حدود: الاستفادة من المغتربين الأفارقة لتحقيق النمو الشامل والتنمية المستدامة في أفريقيا

المتحدثون الرؤساء: سعادة الدكتور أكينوومي أديسينا، رئيس مجموعة بنك التنمية الأفريقي، وسعادة الأستاذ موسى فكي محمد، رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي.

الجماعات المعنية بممارسة حوار السياسات

يستضيفها معهد التنمية الأفريقي، مجموعة بنك التنمية الأفريقي تحت رعاية الجماعات المعنية بممارسة حوار السياسات

1 ديسمبر 2022؛ الوقت 12:00 ظهرًا - 05:00 مساءً بتوقيت جرينتش (منطقة غرب المحيط الهادي)
2 ديسمبر 2022؛ الوقت 08:00 صباحًا - 01:00 ظهرًا بتوقيت جرينتش (المنطقة الشرقية)

1- المقدمة

ما زالت التنمية في أفريقيا متخلفةً عن الركب على مدار عقود عدة مقارنةً بغيرها من القارات؛ ويُعزَى هذا التخلف جزئيًا إلى انخفاض تنمية رأس المال البشري والاقتصادي في القارة، ولا سيما الهجرة الجماعية للمهنيين المهرة من القارة.

ويُقدِّر الاتحاد الأفريقي أن ما يقرب من 70000 شخص من المهنيين المهرة يهاجرون من أفريقيا كل عام[1]، ويُعَدُّ ذلك من بين أعلى معدلات هجرة المهنيين المهرة في العالم. ومنذ عام 1990، زاد العدد الإجمالي للمهاجرين الأفارقة الذين يعيشون خارج المنطقة، بما في ذلك المهنيين المهرة، بأكثر من الضعف ليصل العدد إلى حوالي 20 مليون مهاجر بحلول عام 2020 (الملحق 1)، مع نمو الهجرة بدرجة أكثر وضوحًا في أوروبا. كان معظم المهاجرين المولودين في أفريقيا والذين يعيشون خارج المنطقة يقيمون في أوروبا (11 مليون نسمة) وآسيا (ما يقرب من 5 مليون نسمة) وأمريكا الشمالية (حوالي 3 مليون نسمة)[2]. وفي عام 2020، كانت مصر والمغرب وجنوب السودان والسودان والجزائر على رأس قائمة الدول الأفريقية المصدرة للهجرة. تقدر لجنة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية أن كل مهني أفريقي يهاجر يمثل خسارة قدرها 184,000 دولار إلى أفريقيا.

تحتضن أفريقيا السكان الأكثر شبابًا في العالم أفريقيا، حيث تقل أعمار حوالي 60٪ من سكان أفريقيا عن 25 عامًا[3]؛ حيث تقع جميع البلدان العشر الأوائل عالميًا من ناحية السكان الشباب بحسب متوسط العمر في أفريقيا، حيث تحتل النيجر المركز الأول بمتوسط عمر يبلغ 15.1 عامًا[4]. ومن المتوقع بحلول عام 2030 أن يزداد عدد الشباب (ما بين 15-24 سنة) في أفريقيا بنسبة 42٪[3]. ينضم ما يقدر بنحو 10-12 مليون شاب أفريقي إلى القوى العاملة كل عام، لكن ليس بوسع قارة أفريقيا إلا إتاحة حوالي 3.1 مليون فرصة عمل سنويًا، مما يترك العديد من الشباب عاطلين عن العمل[5]. ومع محدودية الفرص الاقتصادية، يواصل العديد من الشباب الأفارقة الهجرة إلى أوروبا وأمريكا وآسيا وأوقيانوسيا بحثًا عن فرص اقتصادية أفضل. ومن عوامل الطرد الإضافية التي تتسبب في زيادة معدل الهجرة من أفريقيا هي القضايا الأمنية والآثار المتتالية للحوكمة غير المكتملة مثل الحوافز السياسية غير الكافية والافتقار إلى البنية التحتية والفساد والآثار السلبية لتغير المناخ والصراعات، مما أسهم بدوره في النزوح الهائل للكفاءات. ومن ناحيةٍ أخرى، عززت الهجرة تدفقات رأس المال، لا سيما في التحويلات، وتعزيز التجارة والاستثمار، وتعزيز نقل المعرفة والتكنولوجيا. ومع ذلك، فإن القارة لا تحقق الفوائد الكاملة من مغتربيها لدفع التنمية المستدامة والشاملة.

لا تزال هجرة العمالة الماهرة على نطاق واسع تؤثر سلبًا على القارة، التي يعاني رأس مالها البشري أصلًا من الندرة. يؤدي تزايد هجرة الكفاءات إلى استنزاف الموارد البشرية الماهرة استنزافًا كبيرًا من القطاعات الحيوية في اقتصادات العديد من البلدان الأفريقية، مما يؤثر سلبًا على قدرة هذه البلدان على البحث والابتكار والإنتاج والنمو[6]. إن تأثير هجرة الكفاءات منتشر بشكل خاص في تقديم الخدمات العامة في قطاع الصحة بسبب النقص الكبير في الأطباء أو غيرهم من العاملين الصحيين، حيث تسجل منظمة الصحة العالمية أن المتوسط الأفريقي لنسبة الأطباء إلى المرضى في 26 دولة أفريقية ممن كانت بياناتهم متاحة من 2012 إلى 2016 بنسبة 0.45 طبيب لكل 1000 شخص. وفي الوقت نفسه، في عام 2015، بلغ عدد خريجي الطب الدوليين المدربين في أفريقيا الممارسين في الولايات المتحدة وحدها 13،584 - بزيادة قدرها 27.1 ٪ عن عام 2005؛ وهذا يعادل حوالي طبيب واحد من أصل أفريقي يهاجر إلى الولايات المتحدة يوميًا على مدار العام طوال العقد الماضي. وفي عام 2015، حصل 86٪ من جميع الأطباء الأفارقة المتعلمين العاملين في الولايات المتحدة على التدريب في مصر وغانا ونيجيريا وجنوب أفريقيا[7]. ووفقًا لملاحظة خبراء الصحة التابعون للمجموعة العالمية لممارسات الصحة التابعة لبنك التنمية الأفريقي، فإن هذا يلقي بتأثيرٍ سلبي كبير على قدرة القارة الأفريقية على بناء أنظمة صحية مرنة وشاملة.

بالإضافة إلى ذلك، تخسر أفريقيا مليارات الدولارات في تكلفة تدريب المهنيين الذين يهاجرون بعد ذلك للبحث عن فرص أفضل في مكانٍ آخر؛ فعلى سبيل المثال، يكلف كل بلد أفريقي ما بين 21,000 دولار أمريكي و59,000 دولار أمريكي لتدريب طبيب. ومع ذلك، فإن بلدان المقصد لا تدفع تكاليف تدريب الأطباء الذين يوظفونهم؛ ونتيجةً لذلك، تخسر أفريقيا حوالي 2 مليار دولار سنويًا[7] من خلال هجرة الكفاءات في قطاع الصحة وحده[1]. إن فقدان الأطباء والممرضات

---

[1] ومن ناحيةٍ أخرى، قدر مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) أنه فيما يخص كل دولةٍ نامية، فإن المهنيين الذين تتراوح أعمارهم بين 25 و 35 عامًا، توفر الدول المتقدمة 184000 دولار أمريكي في تكلفة تدريبهم. وبالنظر إلى أن 27 دولة عضو في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية لديها قوة عاملة تقارب 3 ملايين مهني متعلم في البلدان النامية، فقد يؤدي ذلك إلى توفير 552 مليار دولار أمريكي لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (إيداهوسا أوساريتين وأكبوميرا إيدي، (2012).

أكثر خطورةً، فعلى سبيل المثال، تبلغ هجرة الأطباء من موزمبيق حاليًا 75٪ من جميع الأطباء المدربين، وأنغولا (70٪)، وملاوي (59٪)، وزامبيا (57٪)، وزيمبابوي (51٪)[8]. يشير العديد من الأطباء والممرضات أن البنية الأساسية الصحية الأفضل وسياسات الحوافز الأفضل الأخرى هي عوامل الجذب التي تجذبهم للخروج من أفريقيا، ولكن تملأ نفس كل واحد منهم رغبة بينة في أن يكون قادرًا على المساهمة في القارة التي ولدوا فيها وكان فيها أصولهم وأجدادهم.

مع فقدان المهارات المتخصصة، تضطر الحكومات إلى زيادة الإنفاق على التعليم والتدريب لتعويض أولئك الذين غادروا؛ كذلك فإن الهجرة الكبيرة للكفاءات تضعف المؤسسات الأفريقية والحكم الديمقراطي، مما يؤثر على صياغة وتنفيذ السياسات الصحيحة لتعزيز التنمية الاقتصادية. بالإضافة إلى ذلك، فإن تدفق المهاجرين غير الشرعيين ينشئ تحديات كبيرة في البلدان المستقبلة للهجرة، تؤدي على سبيل المثال إلى توترات سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية بسبب التنافس على الوظائف والموارد، من بين أمور أخرى، كما يتضح حاليًا في أوروبا.

تجد البلدان الأفريقية صعوبةً في وقف هجرة الكفاءات، التي من المرجح أن تستمر على المدى القصير إلى المتوسط. في الوقت نفسه، ثبت أن استراتيجيات العودة إلى الوطن أو سياسات الهجرة التقييدية غير فعالة، حيث لا تزال الأسباب الجذرية للهجرة كما هي دون معالجة. ففي بعض الحالات، تدهورت الظروف التي دفعت إلى الهجرة بشكل أكبر. تثير هذه القضايا أسئلة عن كيف يمكن للحكومات أن تحول تحدي الهجرة في القارة إلى فائدة؟ كيف يمكن الاستفادة من قوة المغتربين الأفارقة من أجل التنمية الشاملة والمستدامة لأفريقيا؟ هل يمكن للمغتربين أن يكونوا وسيلةً لنقل الكفاءات البشرية والاقتصادية والاجتماعية والتقنية التي تمس الحاجة إليه في بلدانهم الأصلية، مما سيسهم في التنمية الاقتصادية المستدامة؟

لاستكشاف قضايا السياسات والأسئلة المتعلقة بالدور المحتمل للمغتربين الأفارقة في تعزيز النمو الشامل والتنمية المستدامة في أفريقيا، يستضيف معهد التنمية الأفريقي حوارًا عن السياسات في إطار سلسلة حوار المجتمع العالمي لممارسة السياسات تحت عنوان "***تنمية بلا حدود: الاستفادة من المغتربين الأفارقة لتحقيق النمو الشامل والتنمية المستدامة في أفريقيا***. من المقرر عقد حوار السياسة في **1 ديسمبر 2022**، من **الساعة 12:00 ظهرًا إلى الساعة 05:00 مساءً (بتوقيت جرينتش)** للمندوبين من نصف الكرة الغربي و**2 ديسمبر 2022، من الساعة 08:00 صباحًا إلى الساعة 01:00 ظهرًا (بتوقيت جرينتش)** للمندوبين من نصف الكرة الأرضية الشرقي.

2- المغتربين والتنمية المستدامة في أفريقيا

2-1 التحويلات المالية: توريق التحويلات وسندات المغتربين في أفريقيا

تمثل تدفقات التحويلات المالية مصدرًا مهمًا للتدفقات الخارجية في أفريقيا. في السنوات الأخيرة، تجاوزت التحويلات التدفقات المالية الأخرى، بما في ذلك المساعدة الإنمائية الخارجية، والاستثمارات الأجنبية المباشرة، واستثمارات الحافظة، لتصبح أكبر مصادر ثابتة للتدفقات الخارجية في أفريقيا (الشكل 1). سجلت القارة الأفريقية زيادة كبيرة في صافي التحويلات من 37 مليار دولار في عام 2010 إلى 87 مليار دولار في عام 2019. وعلى الرغم من الانخفاض بنسبة 3.9٪ إلى 83.6 مليار دولار في عام 2020 بسبب جائحة كوفيد-19[9]، فقد ارتفعت التحويلات إلى 95.6 مليار دولار في عام 2021. ويعزى الانخفاض بشكل رئيسي إلى انتعاش النمو الاقتصادي في العديد من بلدان المصدر.

الشكل 1: التدفقات المالية إلى البلدان الأفريقية بوصفها نسبةً مئوية من الناتج المحلي الإجمالي 2015-2020

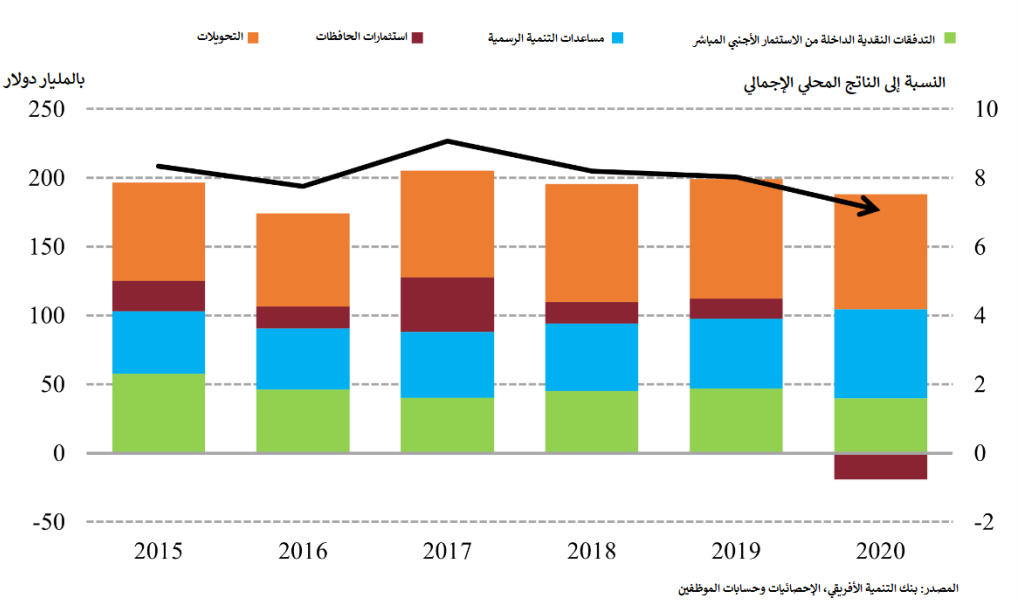

كان اثنان من البلدان الأفريقية، بما في ذلك مصر ونيجيريا، من بين العشرة الأوائل المتلقين للتحويلات من حيث المبالغ على مستوى العالم، حيث تلقوا 31.5 مليار دولار و 19.2 مليار دولار في شكل تحويلات في عام 2021 (الشكل 2 (أ)). وكان من بين أكبر المتلقين الآخرين للتحويلات في عام 2021 الهند (89.4 مليار دولار) والمكسيك (54.1 مليار دولار) والصين (53.0 مليار دولار) وباكستان (31.2 مليار دولار) والفلبين (36.7 مليار دولار) وبنغلاديش (22.2 مليار دولار) وفرنسا (26.3 مليار دولار) و ألمانيا (20.4 مليار دولار) (الشكل 2 أ).

تتباين البلدان الأكثر اعتمادًا على التحويلات تباينًا كبيرًا على مستوى العالم وفي أفريقيا. وشملت البلدان التي سجلت أعلى نسبة تحويلات مالية من الناتج المحلي الإجمالي على مستوى العالم لبنان (53.8٪) وتونغا (43.9٪) (الشكل 4 (ب)). وتساهم تدفقات التحويلات من تونغا البالغة 220 مليون دولار في حوالي 44٪ من إجمالي الناتج المحلي. كانت خمسة بلدان أفريقية من بين البلدان التي سجلت أعلى تحويلات كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، أكثر من 20٪، في عام 2021، بما في ذلك غامبيا (27.0٪) وجنوب السودان (23.9٪) والصومال (23.5٪) وليسوتو (22.8٪) والصحراء الغربية (19.9٪) في المراكز الخامس والتاسع والحادي عشر والثاني عشر والرابع عشر على التوالي عالميًا (الشكل 2 ب، ج)). ساهمت تحويلات غامبيا البالغة 545 مليون دولار في ما يقرب من ثلث إجمالي الناتج المحلي. وشملت البلدان الأفريقية الأخرى ذات التحويلات المالية المرتفعة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي جزر القمر (18.8٪) وكاربو فيردي (16.0٪) وغينيا بيساو (11٪) وليبيريا والسنغال، ولكل منهما حوالي 10٪ من التحويلات كحصة من الناتج المحلي الإجمالي (الشكل 2 (د)).

توفر التحويلات مصدرًا مستقرًا للدخل وتسهل الاستهلاك واحتياجات المعيشة الفورية الأخرى، لا سيما أثناء الأزمات. وقد يكون لها تصرفًا معاكسًا أيضًا للدورة الاقتصادية فيما يتعلق بالدورة الاقتصادية للبلد المتلقي.

الشكل 2: أكبر متلقين للتحويلات في عام 2021

(أ): أكبر متلقين للتحويلات، حسب المبلغ، 2021

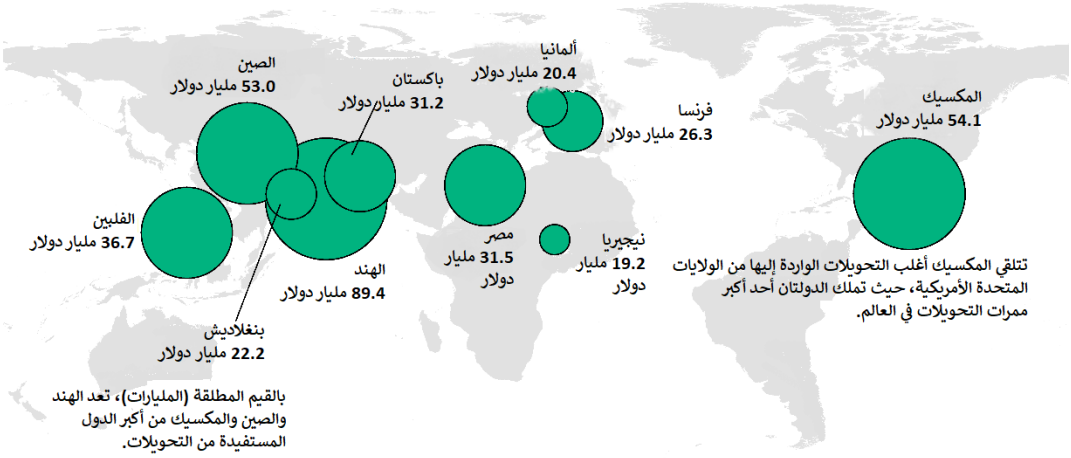

(ج) أكبر متلقين للتحويلات في أفريقيا حسب المبلغ 2021

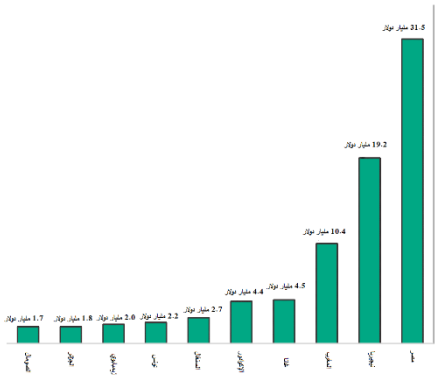

ما مدى أهمية التحويلات؟ أين تذهب كل هذه المليارات؟

(ب) أكبر متلقين للتحويلات كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي، 2021

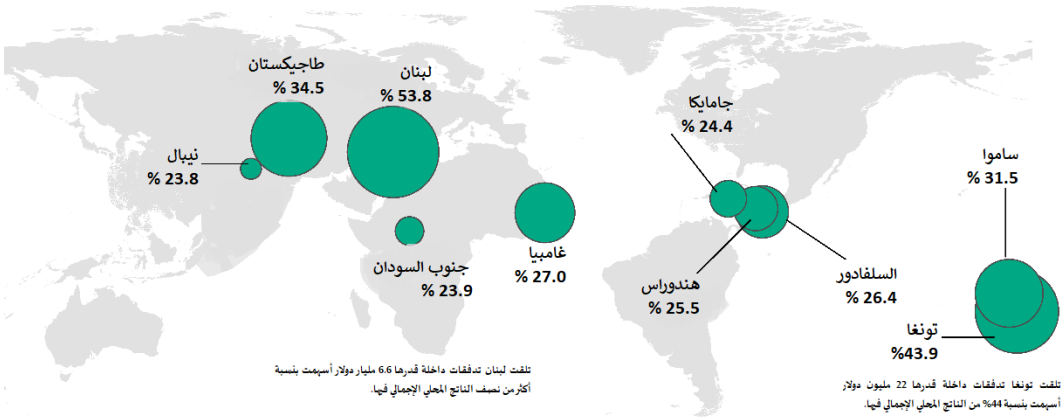

(د) أكبر متلقين للتحويلات في أفريقيا، كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي 2021

المصدر: شراكة المعرفة العالمية بشأن الهجرة والتنمية والبنك الدولي (مايو 2022) وحسابات الموظفين

يمكن أن تتجاوز المساهمة المحتملة للمغتربين في تنمية القارة التحويلات الشخصية، حيث يمكن أن تساعد هذه المساهمات أيضًا في الأنشطة الخيرية لتبادل المعرفة، وزيادة الروابط التجارية، وتحسين الوصول إلى أسواق رأس المال الأجنبية. يمكن أن تكون التحويلات بمثابة دعم أساسي للملاءة الائتمانية للبلد ويمكن أن تحسن الوصول إلى أسواق رأس المال الدولية[11]. ترتبط التحويلات أيضًا بزيادة استثمارات الأسر المعيشية في التعليم وريادة الأعمال والصحة، وكلها لها عائد اجتماعي مرتفع في معظم الظروف.

يقدر تقرير الهجرة في أفريقيا 2020 أن 75 بالمئة من التحويلات المالية الواردة تستخدم للاستهلاك، بما في ذلك الكفاف والإسكان. يتم استخدام نسبة 25 بالمئة المتبقية للإنتاج الاجتماعي والاقتصادي، حيث يغطي حوالي 10 بالمئة أهدافًا طويلة الأجل، مثل التعليم والصحة. وبالمقارنة، يُستَخدَم حوالي 15 بالمئة للادخار والاستثمار في الإسكان والأصول الصغيرة والأنشطة الأخرى المدرة للدخل. كان أحد التحديات الرئيسة لتدفقات التحويلات في أفريقيا ارتفاع تكلفة تحويل الأموال، حيث يبلغ متوسط تكلفة التحويلات في أفريقيا جنوب الصحراء حوالي 7.8٪، وهو أعلى من المتوسط العالمي البالغ 6٪ ومتوسط جنوب آسيا البالغ 4.3٪[13]. إن التكلفة المرتفعة مدفوعة في المقام الأول بأسواق العملات السائلة أو "الضعيفة"، والمنافسة المحدودة، والأسواق التي تسيطر عليها البنوك، والمخاطر العالية المتصورة للتحويلات مثل غسل الأموال، والأسواق التي يهيمن عليها النقد، وحجم التدفقات المنخفضة، وبعض هوامش الربح. تعمل هذه التحديات كعامل مثبط للمغتربين لاستخدام القنوات غير الرسمية لإرسال الأموال إلى بلدانهم. تشير التقديرات إلى أن خفض التكلفة إلى هدف 3٪ المتفق عليه في أهداف التنمية المستدامة سيؤدي إلى 4 مليارات دولار إضافية سنويًا في تحويلات المغتربين في أفريقيا. وتشمل التحديات الأخرى الصعوبات في الوصول إلى خدمات التحويلات الرسمية، وقنوات التحويل غير الرسمية غير المنظمة، وتحديات التنسيق، وثغرات بيانات التحويلات، وعدم كفاية الآليات لتسخير وإدارة التحويلات لأغراض إنتاجية تتجاوز الاستهلاك.

2-1-1 توريق تحويلات المغتربين

يمكن تعزيز دور التحويلات في تشجيع الاستثمارات من خلال توريقها، ويُقصَد بالتوريق معاملة تنطوي على مقترض محتمل يتعهد بمبالغ مستحقة القبض بالعملة الصعبة في المستقبل ضمانًا لكيان ذي غرض خاص يصدر الدين. في معظم البلدان المتلقية للتحويلات على مستوى العالم، ساعدت التحويلات على التكيف مع الصدمات الخارجية وسياسات الاقتصاد الكلي، مما أدى إلى الحد من تقلبات النمو (الفلبين، والمكسيك، وباكستان، والهند). بالإضافة إلى ذلك، قدمت التحويلات طرقًا بديلة لتمويل الاستثمارات (الصين، الهند، نيجيريا، مصر)، وزادت المدخرات المحلية، وحسنت الوساطة المالية (بنغلاديش، باكستان، الفلبين). بالنظر إلى التدفقات المستقرة والمتوقعة للتحويلات إلى البلدان الأفريقية، يمكن للحكومات أن تتعهد بتحويلات مستقبلية كضمان لتأمين القروض من المصادر الدولية. ومع ذلك، لا يزال تحويل التحويلات إلى أوراق مالية أمرًا جديدًا في أفريقيا، حيث جرى تنفيذ القليل من المعاملات على مستوى القارة. على سبيل المثال، من خلال التسهيلات التي قدمها المصرف الأفريقي للتصدير والاستيراد، اقترضت غانا حوالي 40 مليون دولار لبنك التنمية الخاص بها، مع ضمان القرض بحسابات تحويلات ويسترن يونيون. وفي نيجيريا أيضًا، قام المصرف الأفريقي للتصدير والاستيراد بتسهيل قرض بقيمة 50 مليون دولار مقابل تدفق التحويلات عبر موني غرام[15].

2-1-2 سندات المغتربين

تزداد شعبية سندات المغتربين في تمويل التنمية، فسندات المغتربين هي أدوات دين صادرة عن دولة ذات سيادة في الوطن لجمع الأموال عن طريق وضعها بين السكان المغتربين بدلًا من الاقتراض من سوق رأس المال الدولي أو المقرضين الآخرين. تنطوي سندات المغتربين على إمكانات كبيرة لجمع الأموال من أجل التنمية، كما أن تكلفتها أقل عمومًا لأن المستثمرين يدفعهم حماسهم الوطني للمساهمة في تنمية بلدانهم الأصلية أكثر من دافعهم البحت لجني الأرباح. وعلى سبيل المثال، في عام 2017، نجحت الحكومة النيجيرية في إصدار سندات المغتربين لجمع 300 مليون دولار، والتي جرى الاكتتاب فيها بنسبة 130٪. أصدرت بعض البلدان خارج أفريقيا، بما في ذلك إسرائيل وسريلانكا والهند وبنغلاديش وباكستان ولبنان والفلبين، جولات متعددة من سندات المغتربين ونجحت في جمع الأموال من أجل التنمية. ومع ذلك، فقد أصدر عدد قليل من البلدان الأفريقية، بما في ذلك مصر وكينيا وإثيوبيا وغانا، سندات المغتربين بنجاح محدود. تشمل بعض عوامل النجاح المحدود التكلفة العالية للتحويلات، وتصور المخاطر السيادية والعملات الأجنبية، والقدرة على التعامل مع المتطلبات الفنية أو البيروقراطية لترويج سندات المغتربين في الخارج، والتعميق المالي لاقتصاد البلد المتلقي.

2-2 دور المغتربين في التجارة وتشجيع الاستثمار

يمكن للمغتربين أن يؤدوا دورًا مهمًا في تعزيز التجارة؛ فأولًا، يمكنهم زيادة توافر معلومات السوق الأساسية للتجارة من خلال مساعدة المصدرين في بلدان المنشأ في العثور على مشترين، وتحسين معرفتهم بالسوق، والامتثال للمتطلبات الحكومية ومعايير السوق. بوسعهم أيضًا تسهيل التجارة والاستثمار الثنائي بين البلدان المضيفة والبلدان الأصلية حيث يمكنها المساعدة في التغلب على عدم تناسق المعلومات وعيوب السوق الأخرى ومساعدة منتجي السلع الاستهلاكية في العثور على الموزعين المناسبين[16]. علاوة على ذلك، يمكن أن يساعد استخدام ميزة اللغة أو خلفية ثقافية مماثلة في تسهيل التواصل وفهم مستندات وإجراءات ولوائح النقل بشكل أفضل.

يمكن للمغتربين أيضًا الاستثمار مباشرة في بلدانهم الأصلية أو المقيمين، وبالتالي المساعدة في تعزيز تنمية الأعمال التجارية، وإتاحة فرص العمل والمنافسة والابتكار وشبكات الأعمال. تشير تقديرات البنك الدولي في عام 2015 إلى أن المغتربين الأفارقة يمتلكون حوالي 50 مليار دولار من الاستثمارات في بلدان إقامتهم[12]. ولتسخير هذه الفرصة السانحة، يجب على الحكومات إنشاء بيئات عمل تمكينية بسياسات ولوائح مناسبة. على سبيل المثال، عرضت إثيوبيا على مواطنيها المغتربين نفس المزايا والحقوق التي يتمتع بها المستثمرون المحليون من خلال إصدار بطاقات صفراء (بطاقات الهوية من أصل إثيوبي). بالإضافة إلى ذلك، أدخلت إثيوبيا حوافز استثمارية لمغتربيها، مثل الإعفاءات الجمركية على السلع المستوردة وتذاكر السفر المخفضة للجهات الفاعلة في مجال تنمية المغتربين ورجال الأعمال المغتربين [12]. تمتعت بلدان أفريقية أخرى، بما في ذلك غانا وغامبيا والمغرب والسنغال، بحوافز مختلفة عن تلك الممنوحة للاستثمار الأجنبي المباشر للمستثمرين المغتربين، بما في ذلك الإعفاءات الضريبية والمنح والتمويل المشترك وضمانات القروض. أنشأت نيجيريا لجنة المغتربين لتلبية احتياجات المغتربين في البلاد. بالإضافة إلى ذلك، يمكن للمغتربين أيضًا زيادة تدفقات الاستثمار في بلدانهم الأصلية من خلال تشجيع الاستثمارات من بلدان الإقامة لأنها تمتلك معلومات مهمة يمكن أن تساعد في تحديد فرص الاستثمار وتسهيل الامتثال للمتطلبات التنظيمية. تساهم كذلك المهارات اللغوية والأصول الثقافية المماثلة بشكل كبير في ربحية الاستثمار في البلدان غير المألوفة. يمكن للمستثمرين أيضًا تحسين ربحيتهم من خلال الاستفادة من خبرة الأعضاء المهاجرين. بالإضافة إلى ذلك، قد يكون المغتربون أكثر استعدادًا من المستثمرين الآخرين لتحمل المخاطر في بلدهم الأصلي لأنهم في وضع أفضل لتقييم فرص الاستثمار وامتلاك جهات اتصال لتسهيل هذه العملية.

2-3 البحث والابتكار والمعرفة ومشاركة التقنيات

زاد النظر للمغتربين على أنهم مورد للمعرفة الفعالة وتبادل التقنية، بما في ذلك تنمية القدرات في بلدان المنشأ. وفي حدود نقل المعرفة، من المسلم به أن الثقة والثقافة عنصران حاسمان حيث يمكن للاختلافات في المعتقدات والقيم والممارسات بين الناقلين والمنقول إليهم أن تنشئ حواجز أمام نقل المعرفة ما لم يُجر تحديدها وتنسيقها. وبالتالي، يمكن للمغتربين أن يضطلعوا بدورٍ فريد في نقل المعرفة والتنمية المشتركة للقدرات في بلدانهم الأصلية، حيث يكونون على دراية بالسياقات المحلية ويثقون بهم بعد ذلك بسرعة أكبر من قبل زملائهم. بالإضافة إلى ذلك، تشير مجموعة متزايدة من الأبحاث إلى أن المغتربين المهرة وشبكات الدول في الخارج يشكلان مستودعًا مهمًا للمعرفة، إذ يمكنهم المساهمة في تنمية القدرات

من خلال منظمات المغتربين في الدولة المضيفة، وسياسات وبرامج مشاركة المغتربين على مستوى الدولة، والبرامج التي أنشأتها المنظمات الدولية.

2-4 تداول الكفاءات

وهناك رأي يزداد ترسخًا مؤداه أن المهاجرين العائدين يمكن أن يجلبوا مهارات ومعرفة فنية جديدة وعلاقات جديدة، إذ تشير الدراسات الحديثة إلى وجود عوامل خارجية كبيرة في المغتربين في نقل المعرفة والتقنية وفي نشر القيم الديمقراطية والأعراف الاجتماعية والثقافية وتحسين المؤسسات السياسية في بلدان المنشأ[18و19]. وبالتالي يمكن أن يؤدي التدفق الثلاثي للمواهب البشرية إلى وضع مربح للجانبين حيث يستفيد كل من البلدان المتلقية والمرسلة في نفس الوقت من نفس مجموعة المواهب البشرية. يمكن لهذا التداول للمهارات أن يفتح آفاقًا جديدة للبلدان الأفريقية في وقت العولمة التي لا مفر منها. إن تشجيع "التداول الدائري"، أو الهجرة قصيرة الأجل من قبل بعض البلدان في الشمال، يمكّن الأجانب من العمل والتخصص في مهنهم لبضع سنوات قبل العودة إلى بلدهم الأصلي، وبالتالي تشجيع تداول العقول، والذي يمكن أن يعزز التنمية بشكل مستدام. سيكون المهاجرون الذين يعودون إلى بلدانهم الأصلية قد اكتسبوا موارد مالية وخبرة عمل وقدرات محددة في الخارج، والتي يمكنهم توظيفها في اقتصاداتهم الأصلية ليصبحوا محركات للابتكار والتوظيف والنمو الاقتصادي[20].

3- الأهداف

تهدف الجماعات المعنية بممارسة حوار السياسات إلى الجمع بين قادة الفكر من المغتربين الأفارقة، والخبراء العالميين المعتمدين، والمؤسسات العالمية، والخبراء الأفارقة لمناقشة السياسات والاستراتيجيات والأدوات القابلة للتنفيذ لتسخير المغتربين الأفارقة لتحقيق النمو الشامل والتنمية المستدامة. وستوفر المناسبة أيضًا فرصة للبنك لفتح قناة للحوار المباشر مع المغتربين الأفريقيين حول كيفية التعاون بشكل أفضل لتقديم حلول دائمة للتحديات التنموية في القارة. على وجه التحديد، سيركز الحوار على معالجة الأسئلة التالية.

1- ما الذي يجب فعله لجعل التحويلات تؤتي ثمارها في تنمية أفريقيا؟

2- ما الذي يمكن أن تفعله الحكومات الأفريقية لتوجيه التحويلات المالية توجيهًا أفضل نحو الاستثمارات المنتجة ومشروعات التنمية وتعظيم تأثيرها الإنمائي؟ وما دور إصدارات سندات المغتربين في هذا الصدد؟

3- كيف نجعل سندات المغتربين أداة استثمار مفضلة لمشروعات التنمية الأفريقية؟ كيف يمكن للمغتربين أن ينخرطوا بشكل هادف في علاقات متبادلة المنفعة مع بلدانهم الأصلية تتجاوز الدعوات البسيطة للوطنية؟

4- ما السياسات التي يمكن وضعها لتعزيز التجارة والاستثمار من المغتربين؟

5- ما السياسات والاستراتيجيات والحوافز التي ينبغي وضعها لتوفير فرص لتداول العقول لعكس الآثار السلبية للهجرة على الاقتصادات الأفريقية؟

6- كيف يمكن لأفريقيا الاستفادة من المهاجرين لتعزيز تنقل المواهب، وتبادل المعرفة والتقنية، والتحويلات المرتبطة بالمشروعات التنموية؟

7- ما الحوافز السياسية المطلوبة لمنح الاستثمار في تكوين رأس المال البشري مكافأة مناسبة للمهاجرين ذوي المهارات العالية من قبل بلدانهم الأصلية؟

8- ما الاستراتيجيات والإطار المؤسسي الذي ينبغي أن تضعه الحكومات الأفريقية لإضفاء الطابع المؤسسي على الحوار والمشاركة مع المغتربين الأفريقيين؟

9- ما الحلول السياسية التي ينبغي على الحكومات الأفريقية وضعها لتعميم إشراك المغتربين لتسهيل وتشجيع الاستثمارات المنتجة والمستدامة للمغتربين في أفريقيا؟ كيف يمكن للبلدان الاستفادة من المهاجرين بوصفهم مالكي الإشراف في إنشاء الشركات المحلية وإتاحة فرص العمل في أفريقيا؟

10- ما دور المؤسسات الإنمائية متعددة الأطراف، مثل بنك التنمية الأفريقي، في العمل مع المغتربين من خلال التجارة والاستثمار وتمويل مشروعات التنمية والتحويلات التقنية لضمان عمل التحويلات من أجل تنمية أفريقيا؟

4- التنفيذ

سيُستضَاف حوار السياسات في إطار المجتمع العالمي للممارسات وسيُعنَى باستجابات السياسات لإعادة البناء بشكل أفضل في أفريقيا بعد جائحة كوفيد-19. يتعامل المعهد مع المؤسسات الشريكة، بما في ذلك مفوضية الاتحاد الأفريقي والدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي ومنظمات وشبكات المهاجرين الرائدة في جميع القارات بما في ذلك أوروبا وأمريكا الشمالية وآسيا وأستراليا وأفريقيا وأمريكا الجنوبية والقارة القطبية الجنوبية من أجل التعاون في الحوار

والإنتاج المشترك للمنتجات المعرفية ذات الصلة بالسياسات مع حلول ملموسة قابلة للتنفيذ. يجب التعامل مع جميع المساهمات الفردية في الحوار بموجب قواعد تشاتم هاوس.

سيبدأ الحوار بجلسة عامة في 1 ديسمبر 2022 تضم كلمات رئيسية يلقيها سعادة الدكتور أكينوومي أديسينا، رئيس مجموعة بنك التنمية الأفريقي وسعادة موسى فكي محمد، رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي؛ يتبعاه حوار رفيع المستوى بين قادة العالم. بعد ذلك، ستكون هناك جلسات جانبية تركز على المجالات المواضيعية الرئيسة بما في ذلك توريق التحويلات وسندات المغتربين وتعزيز التجارة والاستثمار وبناء القدرات وتبادل المعرفة والتقنية وتداول الكفاءات.

ستوجه الأسئلة الحاسمة الواردة في المذكرة المفاهيمية الحوار لتحديد الإجراءات الملموسة القابلة للتنفيذ عن كيفية الاستفادة من المغتربين الأفارقة من أجل التنمية الشاملة والمستدامة في أفريقيا.

ستعقد المؤسسات المتعاونة اجتماعًا شخصيًا للمغتربين الأفارقة في مدنهم في نفس تاريخ ووقت الحدث. ستُبث جميع الاجتماعات الفعلية في المدن المتعددة والمؤسسات الشريكة في مختلف البلدان على الهواء مباشرة إلى الاجتماع الفعلي لبنك التنمية الأفريقي في مقره في أبيدجان بكوت ديفوار ومن قبل مفوضية الاتحاد الأفريقي في مقرها في أديس أبابا بإثيوبيا.

وستكون نتيجة الحوار موجزات سياسات تلخص الركائز الاستراتيجية الرئيسة للإجراءات والأدوات الحاسمة لمشاركة البنك مع المغتربين الأفريقيين واستجابات السياسات للبلدان الأعضاء الإقليمية للبنك تجاه المغتربين الأفريقيين لتسريع النمو الشامل والتنمية المستدامة وأجندة 2063. في أفريقيا.

5- المشاركة

تكون المشاركة في الجماعات المعنية بممارسة حوار السياسات مفتوحة لجميع المندوبين المسجلين من أفريقيا والعالم.

بالإضافة إلى ذلك، ستتلقى مجموعة مختارة من المؤسسات الأساسية والخبراء والممارسين العالميين دعوات بوصفهم قادة نقاش / مبتدئين في المحادثة ومشاركين في الحوار. سيقدم قادة المناقشة قطعة فكرية قصيرة تتناول كل سؤال قبل الحوار ويقدمون ملاحظات افتتاحية مدتها 5 دقائق لبدء المحادثة.

سيُستَضاف حوار السياسات في شكل مختلط، حيث ستكون هناك اجتماعات فعلية في أبيدجان بكوت ديفوار تستضيفها مجموعة بنك التنمية الأفريقي، وفي أديس أبابا تستضيفها مفوضية الاتحاد الأفريقي، وفي عدة مدن حول العالم ستستضيفها المؤسسات الشريكة - في الولايات المتحدة الأمريكية، وأستراليا، المملكة المتحدة واليابان وغيرها، ستُبث جميعها على الهواء مباشرة من أبيدجان لتمكين الحوار الموحد في نفس اليوم. نشجع ونحث جميع المشاركين من القطاعين العام والخاص والأوساط الأكاديمية والمجتمع المدني والشباب والنساء على التسجيل في الحدث.

للمشاركة في الجماعات المعنية بممارسة حوار السياسات عن "*تنمية بلا حدود. الاستفادة من المغتربين الأفارقة لتحقيق النمو الشامل والتنمية المستدامة في أفريقيا*"، يرجى النقر هنا للتسجيل. يمكنك أيضًا التسجيل من هاتفك الذكي أو جهازك اللوحي عن طريق مسح رمز الاستجابة السريعة.

الرجاء الرد: عن طريق البريد الإلكتروني المرسل إلى adigcop@afdb.org

البروفيسور كيفين تشيكا أوراما، FAAS،
القائم بأعمال كبير الاقتصاديين / نائب الرئيس || مجمع الحوكمة الاقتصادية وإدارة المعرفة. مدير أول || معهد التنمية الأفريقي
مجموعة بنك التنمية الأفريقي.

الملحق 1: أعلى 20 دولة أفريقية مصدرة للهجرة، 2020[2]

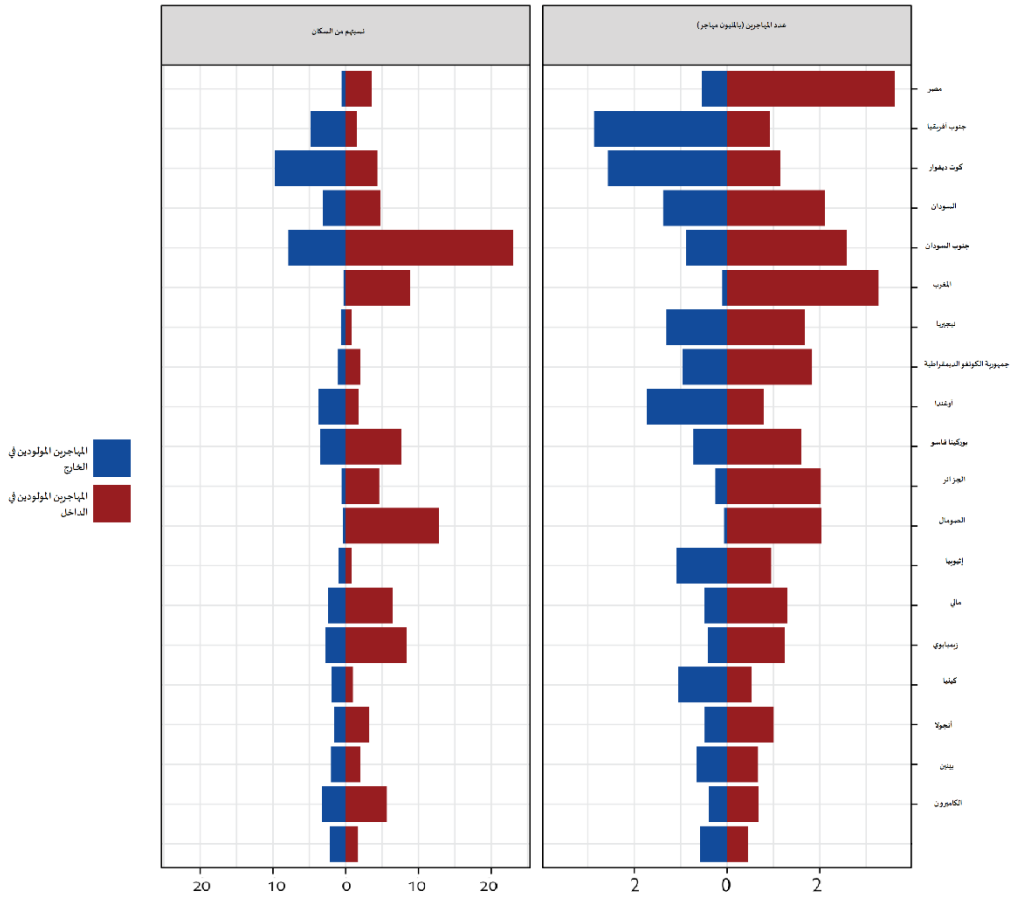

المصدر: تقرير الهجرة العالمية، 2022

[2] يشير مصطلح "Immigrant" إلى المهاجرين المولودين في الخارج المقيمين في البلاد، بينما يشير مصطلح "Emigrant" إلى الأشخاص الذين ولدوا في الدولة والذين كانوا يقيمون خارج بلد ميلادهم في عام 2021.

المراجع

1- الاتحاد الأفريقي، إطار سياسة الهجرة المنقح لأفريقيا (2018-2027)، يمكن الوصول إليه عبر الرابط: https://au.int/sites/default/files/newsevents/workingdocuments/32718-wd-english_revised_au_migration_policy_framework_for_africa.pdf

2- المنظمة الدولية للهجرة، تقرير الهجرة العالمية، 2022.

3- Population Facts: Youth population trends and sustainable development" UN Department of Economic and Social Affairs, Population Division، مايو 2015.

4- ينكا أديجوكي "ستظل أكثر القارات شبابًا مدارةً عن طريق شيوخ قادتها".

5- https://www.afdb.org/fileadmin/uploads/afdb/Images/high_5s/Job_youth_Africa_Job_youth_Africa.pdf

6- مجموعة بنك التنمية الأفريقي، 2020: مصفوفة خيارات السياسات في: بناء أنظمة صحية مرنة: سياسات النظم الصحية الشاملة في مرحلة ما بعد جائحة كوفيد-19 أفريقيا. مساهمات الجماعات المعنية بممارسة حوار السياسات التابع لمعهد التنمية الأفريقي بشأن استراتيجيات الاستجابة لجائحة كوفيد-19 في أفريقيا، [أوراما كاي سي، أوجونلي ايه كاي (محرران)]. مجموعة بنك التنمية الأفريقي، أبيدجان، كوت ديفوار

7- مؤسسة محمد إبراهيم، 2018

8- إطار خطة تنمية قدرات الاتحاد الأفريقي

9- التوقعات الاقتصادية الأفريقية لعام 2022

10- شراكة المعرفة العالمية بشأن الهجرة والتنمية، البنك الدولي، مايو 2022

11- البنك الدولي، 2006.

12- المكتب الدولي للهجرة، تقرير الهجرة العالمية 2020

13- البنك الدولي، موجز الهجرة والتنمية رقم 36، مايو 2022

14- أبيب شيملس، " Diaspora Bonds and Securitization of Remittances for Africa's Development"، AfDB Africa Economic Brief، المجلد 1 العدد 7، ديسمبر 2010. www.afdb.org

15- المرجع السابق

16- Light, Ivan, M. Zhou, and R. Kim. 2002. "Transnationalism and American Exports in an English-Speaking World." International Migration Review 36 (3): 702–25

17- Narteh, B. (2008). "Knowledge transfer in developed- developing country interfirm collaborations: a conceptual framework." Journal of Knowledge Management 12(1): 78-91

18- Agrawal, A., Kapur, D., McHale, J., Oettl, A., (2011). 'Brain drain or brain bank? The impact of skilled emigration on poor-country innovation.' Journal of Urban Economics 69, 43–55

19- Docquier, F., Lodigiani, E., Rapoport, H., & Schiff, M. (2016). Emigration and democracy. Journal of Development Economics, 120, 209–223

20- Sonia P. and Dilip R, (eds), 2011, "Diaspora for Development in Africa", The World Bank, Washington D.C.